أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية

د. زينب حسان النابلسي
أستاذ مساعد كلية الأعمال

د. خالد أرشيد الجعافرة
مساعد الرئيس للشوؤن المالية والمشروعات

جامعة البلقاء التطبيقية
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الهام الذي تلعبه الحوكمة، حيث أصبحت الحوكمة تحظى بأهمية بالغة، خاصة في ظل الأزمات التي مرت بالأنظمة المالية والمصرفية العالمية، مما يؤكد أهمية العمل الجاد على تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية بشكل عام وفي المصارف بشكل خاص، لتنظيم العلاقات التشابكية بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح لإحكام الرقابة على الإدارة وعدم المساس بمصالح المتعاملين مع هذه المصارف مما يعمل على ضمان بقاء وازدهار ونمو هذه المصارف.

وقد خلُص الباحثان إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من بينها أن تطبيق الحوكمة بالمصارف الإسلامية في الأردن يرتقي إلى مستوى جيد وفقًا لتوافر دليل حوكمة في كل مصرف. وأن البنك المركزي الأردني يعمل على تعزيز وتطوير دوره الرقابي والإشرافي على المصارف والمؤسسات المالية، من خلال التأكيد على ضرورة انضباط كل مصرف والتزامه بتوجيهات البنك المركزي، ومنها دليل الحوكمة المؤسسية لعام 2007 والتي تهدف في مجملها إلى حماية هذه المصارف والمودعين بها واكتشاف أي مخاطر تتهددها. كما توصلت الدراسة إلى أن تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الأردنية يحتاج إلى إقناع مسئولي هذه المؤسسات بأهمية الحوكمة ودورها في تعزيز قدرات المصرف على النجاح والمنافسة وتوطيد علاقته بمختلف الأطراف التي يرتبط نشاطه بها، زيادة على اتخاذ العديد من التدبيرات والوسائل والإمكانات التي تعزز من تطبيق الحوكمة بالمصارف الأردنية وتسمح بالاستفادة من مزاياها.

الكلمات الدالة: *الحوكمة، المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية.*

المقدمة

شهد العالم العديد من الانهيارات الاقتصادية والمالية التي كان من إبرزها في الآونة الأخيرة ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الاقتصاد الأمريكية، وانتهاءً بالأزمة المالية العالمية عام 2008، ومن ذلك نذكر قضية شركة (إنرون) الأمريكية عام 2001 (المعتاز،2008). ونتيجة لحدوث العديد من الأزمات الناجمة عن الفساد وعدم الانضباط وضعف الرقابة، التي تشير في الغالب إلى هشاشة النظام المالي العالمي، مما قوض نظرية الاقتصاد الحر والتوجه إلى أن التدخل الحكومي الذي كان يعتبر مشكلة قد بات يحمل في طياته الحل (بلوافي،2008)، وتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصادات المتقدمة لإعادة بناء نظام مالي قوي يمكنه تفادي الوقوع مجددًا في أزمات أخرى مستقبلاً. وفي هذا السياق دعا تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي حمل عنوان «المخاطر العالمية 2008 إلى المطالبة بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي (قنطقجي، 2008).

ولم تكن المؤسسات المالية الأردنية - ومنها المصارف - في منأى عن هذه الأزمات، الأمر الذي جعل من الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيزها في المصارف الأردنية ضرورة لا بد منها لدورها الكبير في الحفاظ على مصالح مختلف الأطراف المتعاملة مع هذه المصارف والحد من الفساد بجميع أشكاله.

* تم تسلم البحث في سبتمبر 2015، وقبل للنشر في نوفمبر 2015.

ولذلك ولما للحوكمة من قواعد ومعايير ومفاهيم عززت من دورها في الإصلاح المؤسسي والإصلاح الاقتصادي وبما يضمن حُسن إدارة المال برشد وشفافية، نطرح موضوع أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية ليتم تناوله من خلال هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أثرت الحوكمة تأثيرًا كبيرًا على القطاع المصرفي الذي يعد جزءًا رئيسًا في عالم المال والأعمال لتحديد جودة وكفاءة وقدرة هذا القطاع على البقاء، مما يستدعي البحث في أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف وسبل تعزيزها للوصول بالمصارف الإسلامية إلى مستوى جيد في تطبيق الحوكمة بالشكل الذي يحقق أهدافها. لذا جاءت الدراسة الحالية وفي ظل غياب دراسات معمقة أجريت على المصارف الإسلامية في الأردن – في حدود علم الباحثين- للإجابة عن التساؤلات التالية:

- السؤال الأول: هل هناك أثر لتطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في تنمية الثقة والمصداقية؟
- السؤال الثاني: هل هناك أثر لتطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في زيادة جذب الاستثمار؟
- السؤال الثالث: هل هناك أثر لتطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في تجنب الخسائر وتحقيق المكاسب ؟

فرضيات الدراسة

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وأهدافها، تمت صياغة الفرضيات التالية التي يمكن التحقق منها للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، وفيما يلي هذه الفرضيات بصيغتها العدمية:

- Ho1: لا توجد علاقة لتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في تنمية الثقة والمصداقية.
- Ho2: لا توجد علاقة لتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في زيادة جذب الاستثمار.
- Ho3: لا توجد علاقة لتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في تجنب الخسائر وتحقيق المكاسب.

أهداف الدراسة:

يسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان مفهوم الحوكمة وأهميتها ومبادئها وأهدافها.
- بيان أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في الأردن في تنمية الثقة والمصداقية.
- بيان أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في الأردن في زيادة جذب الاستثمار.
- بيان أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في الأردن في تجنب الخسائر وتحقيق المكاسب.
- بيان واقع الحوكمة المصرفية في المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية.
- بيان السبل الكفيلة بتعزيز الحوكمة في المصارف الأردنية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تزايد ظاهرة الفساد المالي والمصرفي في مختلف المصارف والمؤسسات المالية في العالم أجمع دون استثناء، وإبراز أهمية الحوكمة ومساهمتها في حماية مختلف الأطراف أصحاب المصالح في المصارف وزرع الثقة في نفوسهم، ولاسيما أن المصارف هي أهم مصادر التمويل للأفراد والشركات على حد سواء، حيث أصبحت درجة التزام البنوك بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرون في اعتبارهم لاتخاذ قرارات التوظيف أو الاستثمار، ومن تم فإن البنوك التي تقدم على تطبيق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال من البنوك التي لا تطبقها، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل بما تتمتع به من شفافية في معاملاتها وفي إجراءات

المحاسبة والمراجعة المالية بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين، سواء من المحليين أو الدوليين (بنك الإسكندرية: حوكمة الشركات «الطريق إلى الإدارة الرشيدة»، النشرة الاقتصادية).

مما يجعل موضوع هذه الدراسة « **أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في الأردن**» يحظى بأهمية بارزة وهو ما دفعنا للبحث في هذا الموضوع.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم الحوكمة

تعد الحوكمة أداة لتطبيق قواعد العدالة، والصدق، والمساواة، وتحسين نظم الرقابة الداخلية، وتعزيز مصداقية القوائم المالية، مما يعزز الثقة والطمأنينة للأطراف أصحاب العلاقة في المؤسسات، ولذلك سيتم تناول مفهوم الحوكمة بشيء من التفصيل، وذلك استجابة للتوجهات العالمية بتفعيل الحاكمية المؤسسية، سعيًا لتعزيز الدور الذي تؤديه الحوكمة في المصارف. وباعتبار مصطلح الحوكمة من المصطلحات الحديثة نسبيًا، وهو ما يفرض علينا توضيح هذا المصطلح من عدة وجهات نظر بين مختلف الجهات والمهتمين بمجال الحوكمة، فقد تعددت طرق التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات بتعدد الاهتمامات والتخصصات، حيث عرّفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) Organization for Economic Co-operation and Development الحوكمة، بأنها: **مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة (أصحاب المصالح)، كما إنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها** (مصرف سورية المركزي، 2009).

أما المفهوم المحاسبي للحوكمة فإنه يشير إلى: (توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة، وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية (تجاني، عادل، 2013). وتركز هذه النظرة على:(تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليًا (مزريق، معموري، 2012).

وتعرف حوكمة المصارف على أنها «النظام الذي تدار وتراقب به المصارف، بحيث تكون مجالس الإدارة مسئولة عن حوكمة بنوكها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائمًا وفي مكانه. إن مسئولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة (سولفيان، جون، 2009).

أما لجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف بوضع الأهداف المؤسسية، وإدارة أعمال المصرف اليومية، والوفاء بواجب المساءلة أمام المساهمين، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، كالجهات الرقابية والحكومات، وحماية مصالح المودعين، وإدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة ووفقًا للقوانين السارية، بما يحمي مصالح المودعين، مع مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع المصرف، وهذا يشمل الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم. وبصفة عامة يمكننا القول إن حوكمة المصارف هي: النظام الذي يتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال المساهمين، والمستثمرين، والمؤسسين (تشاركهام،2005).

فالحوكمة بذلك نظام متكامل، يحكم العلاقات بين مجموعة من الأطراف أصحاب المصلحة، بما يحفظ الحقوق والواجبات على المدى البعيد، ويضمن تحقق الشفافية والصدق والأمانة والإفصاح وبما يخدم المصلحة العامة.

أهداف الحوكمة

ذكر الباحثون العديد من الأهداف للحوكمة، يمكن تلخيصها في تحقيق الشفافية اللازمة لمحاربة الفساد بكل صوره، وزيادة ثقة المستثمرين، سواء أكانوا من الأجانب أم من المحليين في المؤسسات التي تطبق الحوكمة، لجذب الاستثمارات والحد من هروب رؤوس الأموال، وتحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي، وتعزيز أنظمة الرقابة الذاتية، والالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية والرقابية المتفق عليها (مطير،2012). كذلك تهدف الحوكمة إلى تحقيق العدالة والمساواة لحماية المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، وضبط العلاقات الإدارية بين مختلف الأطراف، لإحداث التوازن المطلوب بين المصالح، وتكوين لجان لتطبيق الحوكمة من أشخاص يُعرفون بالموضوعية وعدم التحيز، بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط، ويساهم في الحد من استغلال السلطة والمحسوبية والوساطة (الشواورة، 2009).

ومن هنا فإن الحوكمة تستهدف تحقيق الشفافية، والإفصاح، وحق المساءلة، ويُمَكّن المنشآت من تحقيق أهدافها وأهداف الأطراف أصحاب المصالح، من خلال الالتزام بالقوانين والأنظمة، ومراقبة الإدارة للحد من استغلال السلطة، والحد من الفساد بكل صوره.

مبادئ الحوكمة

من أهم هذه المبادئ، ما وضعته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، من أجل بناء نظام سليم للحوكمة، أو إصلاح نظام حوكمة قائم، وتشمل مجالات خمسة (مطير،2012). واعتبرت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات للاستعانة والاسترشاد بها. خاصة بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية - وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ولجنة بازل - بضرورة تبني مبادئ الحوكمة، سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أم على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات وقد أجمعت هذه الهيئات على ضرورة أن يلعب الفاعلون الأساسيون أدوارهم ومسئولياتهم في إرساء وتعزيز الحوكمة المصرفية من خلال قيامهم بالمهام المنوطة بهم لضمان سلامة واستقرار المصارف (زيدان، بريش، 2005).

أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي

إن أهمية الحوكمة تكمن في تحقيقها لأهدافها، وفي أن نظام الحوكمة المؤسسية الجيد، يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات، والعمل على حصول المستثمرين على العائد المتوقع، إضافة إلى مكافحة الفساد المالي والإداري، ومحاولة الابتعاد عن المشكلات المحاسبية والمالية إلى أقصى حد ممكن، مما يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة وزيادة التنافس بين الشركات، وتوفير الثقة والطمأنينة للمستثمرين (Doidge, Karolyi, Stulz, 2004). وهذا يدل على الأهمية الخاصة لممارسة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة في هذه المؤسسات المصرفية. لذا سنركز هنا على أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي بشكل خاص. حيث إن وضع تصور واضح ومعلن عن أهداف المصرف والطرائق المتبعة لتحقيقها، مع تحديد الهيكل التنظيمي المناسب للمصرف - يمكّن إدارة المصرف من العمل على تحقيق تلك الأهداف، مع مراعاة مصلحة المساهمين والأطراف ذوي العلاقة.

وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1999 وعام 2006 بتقديم ورقة (تم إعدادها على أساس غير ملزم، وذلك لتشجيع المؤسسات المصرفية والمالية على انتهاج وتبني أفضل الممارسات في إدارة الحكم فيها، وشددت على تحسين الشفافية من خلال الإفصاح الكامل عن البيانات المالية وتعزيز الإشراف التنظيمي واتخاذ إجراءات أقوى لتحسين المساءلة والتوازن بين مصالح المساهمين والمدراء (الشمري،2008).

وتعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي آمن وفعال، فعلى الرغم من أن الدراسات لم تثبت وجود علاقة واضحة بين جودة الحوكمة ومؤشرات أداء المصارف، فإن غياب الحوكمة بمبادئها التي تم التطرق إليها - لا شك - سيؤدي إلى انخفاض مؤشرات الأداء، ويهدد بقاء هذه المصارف، فلا سبيل إلى إرساء الحكم الراشد إلا باتباع معايير الحكم الراشد (دهمش، أبو زر، 2003) والسير بخطى ثابتة وواسعة نحو تعزيز تطبيق الحاكمية في

المصارف لتمكينها من زيادة كفاءتها وفعاليتها وتحقيق مصالح الأطراف المتعاملة معها، خاصة في ظل ما يسمى تعارض المصالح وفي ظل استشراء الفساد المالي والإداري في المؤسسات المالية بشكل عام.

كما إن الالتزام بمعايير الحوكمة الجيدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق أهداف الحوكمة من حيث الحفاظ على الجهاز المصرفي ونموه وتطوره، وتعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها، وحماية حقوق المودعين والمساهمين، وتنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح، وإنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المصرفي، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام (دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، 2009).

واقع الحوكمة المصرفية في المصارف الإسلامية في الأردن

يؤدي الجهاز المصرفي دورًا رياديًا في تبني آليات الحوكمة وصولاً لتحقيق أهدافها، إذ إن المصارف تشكل حجر الأساس في عملية التمويل للمؤسسات المختلفة، وبالتالي أصبح لزاما على الجهات المختصة في القطاع المالي والمصرفي الأردني العمل على تعزيز مكانة ودور الحوكمة بمختلف المصارف والمؤسسات المالية الأردنية.

والمؤسسات المالية الإسلامية ليس لها خصوصية لمنع نفسها من اتباع معايير الحوكمة، بل يجب عليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك المبادئ في واقعها، لأن هذه المبادئ تهدف لتحقيق مصالح الأطراف ذوي العلاقة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب طبقًا للقواعد الأصولية الشرعية، فالتزام المصارف الإسلامية بمبادئ الحوكمة يلزم منه تطبيق مبادئ الحوكمة على خصوصياتها المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ إن من أبرز عناصر الخصوصية الهيئة الشرعية، والتدقيق الشرعي الخارجي، ونظام الرقابة والضبط الشرعي الداخلي، والعلاقة مع أصحاب حسابات الاستثمار، وسريان متطلبات الإفصاح والشفافية والعدالة والمساءلة والمسئولية وسيادة القانون. وحيث إن الحوكمة ترسي قيم المساواة والعدالة والمساءلة والمسئولية والشفافية في المؤسسات، وتضمن نزاهة المعاملات، وتعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ وتمنع إساءة استخدام السلطة فلا بد أن تكون المصارف الإسلامية أكثر حرصًا عن غيرها من المصارف على تعزيز تطبيق الحوكمة وتفعيلها بالشكل الذي يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها الذين يتوجه غالبيتهم للتعامل مع المصارف الإسلامية من منطلق ديني. وديننا الإسلامي الحنيف ينادي بإرساء قيم النزاهة والمساواة والعدالة والمساءلة والمسئولية والشفافية والصدق في المعاملات، ويحرم إساءة استخدام السلطة ويوجب الإفصاح عن البيانات والمعلومات اللازمة، فتحقيق المصلحة العامة يقضي بتحمل الضرر الخاص لدرء الضرر العام إذا تعين ذلك (حسان،2003).

وتتميز المصارف في كونها أكثر شركات القطاع المالي مخاطرة في ممارسة أنشطتها، وإدارة المخاطر لديها تعد مصدر الربح والأداء الجيد (هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، 2011)، لكن إدارة المخاطر لوحدها لم تعد كافية، ومن هنا فالحاجة ملحة لتطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف وأصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح، (كورتل،2008)؛ الأمر الذي دفع بالبنك المركزي الأردني إلى إصدار دليل الحاكمية المؤسسية لعام 2007. والزم البنوك الأردنية بإعداد دليل للحاكمية المؤسسية، يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة ونشره على الموقع الإلكتروني وللجمهور عند الطلب، حيث قام البنك المركزي بهذا الإلزام لإدراكه الأثر الكبير للحوكمة على الاقتصاد بشكل عام وعلى الاقتصاد الوطني بشكل خاص؛ مما ينعكس بدوره على معدلات الاستثمار، ونمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية؛ بما يوفر فرصًا للعمل ويحقق مكاسب اقتصادية.

ولدى استعراض نصوص أدلة الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية، وعلى رأسها دليل الحاكمية المؤسسية لسنة 2007 الصادر عن البنك المركزي الأردني (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية، جمعية البنوك في الأردن)، إذ إن من بين مهام البنك المركزي كما هو معروف تعزيز سلامة وقوة مؤسسات الجهاز المصرفي من خلال تبني أساليب رقابية فعالة وفقًا لأحدث المعايير الدولية المطبقة وتوفير البيئة المصرفية الملائمة للتمويل والاستثمار - نجد أن الدليل يرتكز على المبادئ الإرشادية الأربعة: العدالة، والشفافية، والإفصاح والمساءلة، والمسئولية (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية، جمعية البنوك في الأردن).

وقد أوجب البنك المركزي الأردني على جميع البنوك العاملة في الأردن ضرورة الالتزام بالحاكمية المؤسسية. وبتطبيق المصارف للأحكام والإرشادات والتعليمات الواردة في دليل الحاكمية يتم المحافظة على تحديد المسئوليات، وحفظ الحقوق من الضياع، والعدالة في معاملة جميع الجهات ذات العلاقة مثل: المساهمين، والمودعين، والدائنين، وموظفي البنك، والسلطات الرقابية، والتأكد من صحة وموثوقية المعلومات التي ستكون معينًا لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم، وهذا ما تسعى الحوكمة إلى تحقيقه، وهو ما نصت عليه المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ويتفق مع ما أصدرته لجنة بازل في هذا المجال. مما يضمن وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

وقد أقرت اتفاقية بازل III، متطلبات جديدة للحوكمة، الهدف منها إعادة ثقة المستثمرين والمودعين في القطاع المصرفي وقدرته على الصمود أمام أي أزمات جديدة (www.BIS.org: Basl III). تطمح اتفاقية بازل الثالثة الجديدة التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي على التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل. وحيث إن لجنة بازل هي اللجنة المعنية بالمقام الأول بوضع القواعد الدولية لرسملة المصارف وإدارة مخاطرها منذ اتفاقية بازل الأولى للعام 1992 والإضافات التي تمت عليها عام 1996 وصولاً إلى اتفاقية بازل الثانية للعام 2004. لذا، فإن اتفاقية بازل الثالثة هي استكمال للجهود التي تبذلها لجنة بازل لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك، وهي مبنية على وثائق بازل 1وبازل 2 وتضم مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي تطمح لتعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي. (معهد الدراسات المصرفية بالكويت، 2012).

ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى هيئة الرقابة الشرعية التي تمتاز بها المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف، إذ (يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية تقديم المشورة والنصح لمجلس الإدارة والمؤسسة المالية الإسلامية فيما يخص القضايا الشرعية، وذلك لضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات (يعقوب، 2013) مما يفيد أن الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات أمر واجب لتسود النزاهة التي بها تتحقق أهداف الحوكمة، ويحد من الفساد واستغلال السلطة، وبما يمكن جميع الأطراف من التحقق من أمانة وكفاءة الإدارة في إدارة أموالهم بالطريقة المقرة شرعًا والمحافظة على حقوقهم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة بما يحقق مصالحهم. فالحوكمة المؤسسية ليست مفهومًا أخلاقيًا مجردًا يجب اعتماده فحسب، بل هي وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المصارف بما يؤدي إلى ضمان تحقيق الأهداف (طالب، المشهداني، 2011)، لجميع أصحاب المصالح.

وقد تم تكرار ما جاء في دليل الحاكمية المؤسسية لسنة 2007 الصادر عن البنك المركزي الأردني، ضمن النصوص لأدلة البنوك الإسلامية: دليل البنك الإسلامي الأردني، ودليل البنك العربي الإسلامي الدولي(دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية، جمعية البنوك في الأردن) حول الالتزام بالحاكمية المؤسسية، إلى حد كبير وهذا يعزز ما جاءت به التوصيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولجنة بازل، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا في ديسمبر 2006 والمبادئ الإرشادية في معيار حوكمة المنشآت المالية الإسلامية الصادر عنها، ومعايير المحاسبة الدولية (IASB)، مما يعزز الحوكمة في تطبيقات المصارف الإسلامية في الأردن.

وبناء على ما سبق، وبعد ما تم بيانه من أن جميع المصارف العاملة في الأردن تبنت دليلاً للحاكمية المؤسسية، وما تضمنته هذه الأدلة من المرتكزات الواردة في الدليل الصادر عن البنك المركزي، الذي بدوره لم يغفل النصوص الصادرة في مجال الحوكمة من مختلف المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية - كان لا بد من عمل دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد تم اختيار البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي لبيان أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال تناول بعض مظاهر وأبعاد الحوكمة الجيدة في هذه المصارف.

الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لبعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة:

أولاً- الدراسات باللغة العربية

دراسة (زعتري،2012)، وهدفت إلى تسليط الضوء على أهمية وجود نظام الحوكمة للمصارف الإسلامية، في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحول اقتصادي أعطى للشركات الخاصة دورًا كبيرًا، حيث أصبحت الحوكمة تحتل أهمية كبيرة لما لها من آثار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وركزت الدراسة على الرقابة الشرعية في مجال المصارف الإسلامية، من خلال عرض دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في سورية، وأوصت الدراسة بأن تتم الاستفادة من دليل الحوكمة المعمول به في سورية ليعم سائر الدول التي ترغب في إدارة رشيدة لمصارفها الإسلامية.

دراسة (أحمد، 2010)، وسعت إلى بيان أهمية الحوكمة المصرفية واثرها في حماية البنوك من جميع أنواع المخاطر التي قد تواجهها. وتكونت عينة الدراسة من 60 موظفًا أكاديميًا من العاملين في المصارف والبنوك التجارية العاملة في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الحوكمة هو أحد أهم الأنظمة الواجب تطبيقها في المصرف التجاري السوري لما لها من أهمية في تحسين مستوى الأداء وتحقيق أهداف الإدارة الجيدة، وإدارة المخاطر، والإفصاح والشفافية.

دراسة (أبو حمام، 2009)، وهدفت إلى بيان مفهوم الحوكمة وأهميتها وقواعدها ومدى تأثر كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد. وتكونت عينة الدراسة من (150) من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما إن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيس على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها. وقد أوضح البحث ضرورة توافر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين. وكان من أهم توصيات الدراسة العمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكلة لهذا الغرض بمتابعة تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى جميع الأطراف ذات العلاقة.

دراسة (الشرع، 2008)، وأظهرت دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية، وبيان أثر الحوكمة في خلق أنظمة مالية ومحاسبية تعزز من الثقة والمصداقية في التقارير المالية، والتعرف على مدى ملاءمة التشريعات الكويتية لمتطلبات حوكمة الشركات. وتكونت عينة الدراسة من (110) فردًا موزعة على 34 شركة مساهمة استثمارية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على الثقة والمصداقية في التقارير المالية في الشركات كما تزيد الحوكمة من فعالية وكفاءة الرقابة على الأنظمة المالية والمحاسبية.

دراسة (لايقة، 2007)، وهدفت إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، وبيان قصور القوائم المالية المنشورة حاليًا من قبل المصرف وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي (30). وأظهرت نتائج الدراسة عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين، وبضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتطوير عملية الإفصاح المحاسبي في المصرف لتصبح القوائم المالية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المالي من خلال وجود إدارات مصرفية تتمتع بالخبرة والكفاءة الإدارية العلمية والعملية وضرورة قيام المصرف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة لديه وإدخال أنظمة معلوماتية واتصالات حديثة لتوفير الوقت والجهد وتحسين نوعية الأعمال المصرفية.

ثانيًا- الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة (Chaarani,2014)، وحاولت تناول أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف اللبنانية خلال خمس سنوات (2006-2010). بناء على 182 ملاحظة، وهي منهجية كمية لتحليل البيانات للعمل، والتحقق من مدى ملاءمة آليات حوكمة الشركات. وتم اكتشاف التأثير الإيجابي للمجالس المستقلة على أداء المصارف اللبنانية. كما توصلت الدراسة ألى وجود علاقة مهمة وسلبية بين ازدواجية الرئيس التنفيذي وأداء البنك. وكشفت الدراسة عن الأثر الإيجابي لتركيز الملكية من الداخل على مؤشرات العوائد للمصارف اللبنانية وتحسين الأداء. كما إن نقاط الضعف في حوكمة الشركات في بعض المصارف اللبنانية قد يكون سببها التركيز العالي للملكية من الداخل.

دراسة (Tomar, Bino, 2012)، وهدفت إلى استيضاح العلاقة بين الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية المتمثلة في (هيكل الملكية، وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة) وأدائها، وذلك من خلال إجراء تحليل الانحدار على البيانات المالية لمجتمع الدراسة المكون من البنوك المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 14 خلال الفترة الواقعة بين عامي 1997 و2006. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لهيكل ملكية البنك وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة في أداء البنك. وقد أظهرت النتائج أن أفضل البنوك أداء هي التي تملك المؤسسات غالبية أسهمها، ويصبح أداء البنك أكثر فعالية كلما زادت نسبة ملكية رئيس مجلس الإدارة وأعضائه في أسهمه، علمًا بأنه لم يكن لعدد أعضاء مجلس الإدارة أهمية واضحة في التأثير في أداء البنك.

دراسة (Ammann, et al., 2010)، وسعت إلى اختبار العلاقة بين مستوى حوكمة الشركات وقيمتها في الاعتماد على مجموعة من البيانات غير المستخدمة سابقًا والمستنبطة من المقاييس الدولية (GMI) لحوكمة الشركات تتألف من 6663 شركة من 22 دولة من البلدان المتقدمة للفتره (2003-2007)، وخلصت إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مستوى حوكمة الشركات والتقييم النهائي للشركة.

دراسة (Toledo,2006)، وهدفت إلى البحث في تحديد كيف تتفاعل الحوكمة وأداء الشركة. وكان الهدف الرئيس من هذه الورقة هو إنشاء وكيل قوي لنوعية الحوكمة للشركات العامة الأسبانية. والهدف الثاني هو التحقق من محددات الحوكمة في حالة إسبانيا، وتقييم ما إذا كانت تؤثر على أداء الشركات. وهكذا. وبعد مراجعة الأدبيات في هذا المجال، وبناء مؤشر الحكم (GOV-I) لعينة من 97 شركة من الشركات العامة غير المالية الأسبانية، ومن خلال بعض الحسابات الإحصائية مثل الانحدار البسيط، وتقييم التفاعل بين الحكم والأداء، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحكم والأداء، وفرص النمو المستقبلية والحجم، مما يدل على أن الشركات الأسبانية تعتمد معايير أفضل من الحوكمة للتعويض عن انخفاض مستوى حماية المستثمرين في البلاد. وجاءت النتائج تدعم الفرضية السائدة للعلاقة الإيجابية بين حوكمة الشركات والأداء.

دراسة (Jonathan, et al., 2003)، وأظهرت أهمية البنوك في استقرار النظام المالي، وأهمية وجود برنامج تأمين على الودائع، وبينت مشكلات الخطر الأخلاقي التي تواجه المؤسسات المصرفية بشكل خاص. وذكرت الدراسة أن المسئولية مزدوجة على المساهمين والبنوك للعمل على التخفيف من هذه المشكلات وأنه يجب على مجلس الإدارة النظر في مصالح الأطراف ذات العلاقة في القطاع المصرفي وحماية هذه المصالح. كذلك من واجبات والتزامات مجلس الإدارة توفير الرقابة المستمرة واتخاذ قرار بشأن نوع الرقابة المناسب لشركاتهم. وأكدت الدراسة أن على مدراء البنوك الالتزام المستمر لتطوير نظام مفصل ودقيق للرصد والمراقبة، والحفاظ عليه، وتوسيع نطاق الواجبات المستحقة على مديري الشركات وغير ذلك يمكن أن يشكل خطر تناقص جودة حوكمة الشركات في غياب المعايير القانونية للمديرين أو عدم وضوحها أو عندما يكون الحكم فاسدًا. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المختصة بتطبيق ذلك لتتلاءم مع البيئة التنظيمية المالية الجديدة، وخاصة أن المؤسسات المالية أصبحت أكثر تعقيدًا وأقل مركزية، في ظل ازدياد المخاطر على النظام المالي.

منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير بيانات وحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة؛ لتفسيرها والوقوف على دلالاتها (الفرا، ومقداد،2004)، وقد تم اعتماد مصدرين للدراسة، تمثل المصدر الثاني في الأدبيات والنظريات والتشريعات ذات العلاقة، فيما تركز المصدر الأولي للدراسة على التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي. حيث تم تطبيق معادلة الاتجاه العام على البيانات المتعلقة بهذه المصارف خلال فترة الدراسة لبيان أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية (البلداوي، 1999).

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الإسلامي الأردني الذي يشتمل البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي، ومصرف الراجحي. وقد تم اختيار عينة الدراسة من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، في مجال الحوكمة وفقًا للتقارير السنوية الصادرة عنها. ولم تتناول الدراسة بالبحث بيانات بنك الأردن دبي الإسلامي ومصرف الراجحي، لكون هذه المصارف لم تكن عاملة في الأردن خلال فترة هذه الدراسة وهي (2008-2014).

الدراسة الميدانية

تتميز الحوكمة بقدرتها على التعامل مع الطرائق التي يتم من خلالها تحقيق الطمأنينة للممولين بالحصول على عائد مناسب من استثماراتهم، وزرع الثقة بين المستثمرين والمديرين بأن أموالهم لن تستثمر في مشروعات فاشلة. وكذلك بالقدرة على حماية مصالح أصحاب المصلحة والحد من الفساد المالي والإداري. عليه يمكن القول: إن فاعلية الحوكمة تظهر من خلال مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعظيم الثروة التي يتم الحصول عليها من العمليات الحقيقية للشركة، وتوزيعها بشكل عادل بين مستحقيها وحسب فئاتهم (Toledo, 2006).

ولتفعيل قواعد الحوكمة لا بد من توفير عدة مقومات، منها المقومات اللازمة في البيئة القانونية لتعنى بحقوق جميع الأطراف ذات العلاقة مثل المساهمين، وتنظيم مهام مجلس الإدارة ومسئولياته، وغير ذلك مما يضمن تحقيق العدالة والشفافية والمساواة. ولذلك تمخض عن ذلك تشريع أنظمة وقوانين تساهم في الحد من تضارب المصالح، وتسعى إلى حماية الأطراف الأقل قوة في المنظومة المؤسسية (السناوي، دراغمه، جرار،2015). ولما تمتاز به الحوكمة من الشفافية والوضوح في قواعدها، الأمر الذي جعلها ذات صلة وثيقة بالأداء المالي لما لها من تأثير في جذب الاستثمارات، وزيادة الدخل، وتعزيز القدرة على المنافسة في سوق العمل؛ الأمر الذي ينعكس إيجابًا عند تطبيقها على كفاءة الأداء وتحسينه للمؤسسة التي تطبقها وللعاملين فيها مما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية والمصرفية والتصدي لها أو منع حدوثها أو حتى التقليل منها.

وعلى صعيد المملكة الأردنية الهاشمية فقد شهد القطاع المصرفي الأردني العديد من الإجراءات وإعادة التنظيم وإصدار تشريعات جديدة تتعلق بالحوكمة. ففي عام 2007 أصدر البنك المركزي الأردني دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك العاملة في المملكة مما عزز القدرات المالية للمصارف، وساهم في تنويع الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة، فقد اتبعت المصارف العديد من السياسات التي تمكنها من تعزيز مكانتها في السوق وتحسن من قدرتها على أداء دورها في القطاع المصرفي على أكمل وجه. ولا شك أيضًا أن القدرة على حماية مصالح المساهمين، والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهه التحايل والخداع الذي قد تتعرض له الأموال في المؤسسة - دليل على فاعلية الحوكمة وأنشطتها التي تهدف إلى تعظيم الثروة التي يتم الحصول عليها من العمليات الحقيقية للمؤسسة، وتوزيعها بين المساهمين حسب استحقاقاتهم، كما تظهر فاعلية الحوكمة من خلال تزايد فرص النمو، والرقابة على الأصول (Gillan, 2006) ، وتحديد صلاحيات ومسئوليات كل عضو في الشركة، وإجراء المراجعة الدائمة وتعديلها إذا اقتضي الأمر ذلك، ما يسهل على

جميع المتعاملين داخل الشركة معرفة حدود عملهم وما هو مطلوب منهم، من أجل خدمة الشركة وتحقيق أهدافها. فنظام الحوكمة الجيد يعكس الشفافية والثقة (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005).

وإذ تأتي هذه الدراسة لبيان أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة، وما ينتج عن ذلك من تنمية درجة الثقة والمصداقية بالبنك وزيادة الاستثمارات وتعزيز فرصها في السوق وتحقيق المكاسب وتجنب الخسائر. فقد أشارت دراسة (Coles, et al.2012) إلى أن تطبيق الحوكمة يؤثر على الأداء بشكل كبير، من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل الخارجي والفرص الاستثمارية، والعمل على تقليل تكلفة رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة، وهذا يجذب المزيد من المستثمرين. وإضافة لذلك فإن تطبيق الحوكمة يخفض مخاطر الأزمات المالية والإدارية، مما يعزز العلاقة مع أصحاب المصالح، وبالتالي يؤدي إلى كفاءة أكبر وفعالية في الأداء التشغيلي للمؤسسة.

من هنا يتبين أن تطبيق الحوكمة يعني وجود إدارة قوية ممكنة، وهيكل تنظيمي واضح في تقسيم المستويات الإدارية والصلاحيات والمسئوليات على حد سواء، مع مراعاة فصل السلطات واستقلاليتها بما يحقق مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة، والحد من ازدواجية الصلاحيات، وزيادة الإفصاح الملائم والكافي عن أداء المؤسسة للمعنيين، بحيث تصلهم المعلومات بيسر وسهولة، فتوفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال من حيث توفير المعلومات والحقائق الخاصة بعمل المصرف على نحو دقيق وملائم لجميع العاملين بالمصرف (بله، 2012)، يعمل على خلق روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع المصرف، وأولهم العملاء الداخليين، أي العاملين به (دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، 2009).

لذا ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مظاهر وأبعاد الحوكمة الجيدة كما وردت في عدة دراسات، منها دراسة (المناصير، عمر،2013)، من خلال استعراض بيانات عامي 2008 و2014 [1] الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وتحليل هذه البيانات، ومن خلال استعراض الأدلة والقرائن التي تشير إلى أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصرف للاستدلال على ما إذا كان نظام الحوكمة المطبق جيدًا ويعمل بالشكل المطلوب، والوقوف على عدد من الأحكام والتقديرات التي كان لها تأثير على أوضاع المصرف وفاعليته التشغيلية (TOLEDO, 2006) وحسب الآتي:

أبعاد ومؤشرات أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية

البعد	المؤشرات
تنمية الثقة والمصداقية	الاستقرار الوظيفي سهولة الوصول إلى المعلومات
زيادة جذب الاستثمار	زيادة الموجودات زيادة الأوعية الاستثمارية الزيادة في عمليات التمويل
تجنب الخسائر وتحقيق المكاسب	النمو في حقوق المساهمين

المصدر: إعداد الباحثين.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى- لا توجد علاقة لتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في تنمية الثقة والمصداقية.

وباستخدام معادلة الاتجاه العام لتقدير عدد المكاتب والفروع لعام 2014 ومقارنتها مع الفعلي للعام نفسه، كانت النتائج كالآتي:

1 بدأت البنوك الاسلامية الأردنية - كمثيلاتها من البنوك العاملة في الأردن - بتطبيق الحوكمة منذ بداية عام 2008، إذ بينا سابقًا أن البنك المركزي الأردني أصدر دليل الحاكمية المؤسسية عام 2007، وألزم جميع البنوك العاملة في الأردن بالتقيد به اعتبارًا من تاريخ صدوره، لذا ستتم هذه الدراسة بالاعتماد على بيانات عامي 2008 و 2014 .

جدول رقم (1)
الجهاز الوظيفي للبنوك الإسلامية عام 2014 والمقدر حسب معادلة الاتجاه العام

البنك	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين
الإسلامي الأردني	**88**	**2051**
Ŷ	**83**	2105
العربي الإسلامي	**40**	**795**
Ŷ	**39**	**848**

المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي لعام 2014.

وباستقراء النتائج الواردة في الجدول (1) نلاحظ أن عدد الفروع والمكاتب الفعلية في عام 2014 أعلى من المقدر حسب معادلة الاتجاه العام الذي يفسر أن هناك استقرارًا وثقة في هذه المصارف، بينما كان عدد العاملين الفعلي أقل من تقديرات معادلة الاتجاه العام الذي يعود إلى التوسع في استخدام التكنولوجيا في أعمال هذه المصارف.

لذا ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أنه توجد علاقة لتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في تنمية الثقة.

الفرضية الثانية- لا توجد علاقة لتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في زيادة جذب الاستثمار.

ولاختبار هذه الفرضية تمت دراسة السلسلة الزمنية لكل من (زيادة الموجودات، وزيادة الأوعية الادخارية، والزيادة في عمليات التمويل)، ومن ثم استخدام معادلة الاتجاه العام لتقديرها في عام 2014 ومقارنتها مع الفعلي للعام نفسه، وحسب الآتي:

جدول رقم (2)
النمو في الموجودات والأرصدة الادخارية وعمليات التمويل وحقوق المساهمين لعام 2014 والمقدر حسب معادلة الاتجاه العام بالمليون

البيان	الموجودات	أرصدة الأوعية الادخارية	قيمة التمويل
الإسلامي الأردني	**3855**	**3471**	**2630**
Ŷ	**3849**	**3520.33**	**1902.5**
العربي الإسلامي	**1568**	**1504**	**819**
Ŷ	**1379**	**1456**	**1441.6**

المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي لعام 2014.

وباستقراء النتائج الواردة في الجدول (2) نلاحظ أن الموجودات ولكل من المصرفين قد كانت أعلى من المقدر، في حين كانت الأوعية الادخارية في البنك العربي الإسلامي الفعلية أعلى من المقدر وفي البنك الإسلامي الأردني أقل بنسبة ضئيلة (.014)، وأن قيمة التمويل في الإسلامي الأردني الفعلية أعلى بكثير من المقدر، لذا ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يؤدي إلى زيادة جذب الاستثمار.

الفرضية الثالثة- لا يوجد علاقة لتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في تجنب الخسائر وتحقيق المكاسب.

ولاختبار هذه الفرضية تمت مقارنة النمو في حقوق المساهمين والأرباح المحققة ومعدل العائد على متوسط حقوق المساهمين ومقارنته مع المقدر حسب معادلة الاتجاه العام المبني على السلسلة الزمنية، وكانت النتائج حسب الآتي:

جدول رقم (3)
تحقيق المكاسب وتجنب المخاطر لعام 2014

البيان	أرباح قبل الضريبة	Ŷ	معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين	Ŷ	حقوق المساهمين	Ŷ
الإسلامي الأردني	64 مليون	58.4	%23.8	%30.6	282.2	267.7
العربي الإسلامي	19.09	23.1	%14.6	%20.4	13.04	11.41

وباستقراء النتائج الواردة في جدول (3) نلاحظ أن حقوق المساهمين ولكل من المصرفين الفعلية لعام 2014 كانت أعلى من المقدر حسب معادلة الاتجاه العام، وكذلك الأرباح ما قبل الضريبة في الإسلامي الأردني، بينما كان معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين أقل من المقدر، ويعود ذلك لارتفاع قيمة متوسط حقوق المساهمين، لذا نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يحقق المكاسب ويجنبها الخسائر.

الخلاصة:

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى ما يلي:

- الحوكمة مجموعة أدوات ووسائل تعتمد عليها المؤسسات لتوفير مناخ وبيئة تتسم بالعقلانية والرشد في رسم خططها، وتنفيذها بشفافية ورشد للوصول إلى النتائج المخطط لها، وباتباع أساليب الرقابة والردع المناسبة لمكافحة الهدر والفساد.
- تطبيق الحوكمة بالمصارف الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية يرتقي إلى مستوى جيد وفقًا لتوافر دليل حوكمة في كل مصرف.
- البنك المركزي الأردني يعمل على تعزيز وتطوير دوره الرقابي والإشرافي على المصارف والمؤسسات المالية، من خلال التأكيد على ضرورة انضباط كل مصرف والتزامه بتوجيهات البنك المركزي، ومنها دليل الحوكمة المؤسسية لعام 2007 والتي تهدف في مجملها إلى حماية هذه المصارف والمودعين بها واكتشاف أي مخاطر تهددها.
- توجد علاقة لتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في تنمية الثقة.
- إن تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يؤدي إلى زيادة جذب الاستثمار.
- إن تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يحقق المكاسب ويجنبها الخسائر.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، يرى الباحثان ضرورة وضع التوصيات التالية:

- إعداد تقارير مكتوبة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالعمل لتطبيق الحوكمة في المصارف للمساهمة في تفعيلها وتحسينها.
- وجوب العمل على تحويل عملية الحوكمة إلى استراتيجية مؤسسية للمصرف، وإشراك جميع العاملين فيها كل حسب مستواه الوظيفي.
- مراعاة التطبيق السليم لجميع المبادئ والضوابط الرقابية المنبثقة عن لجنة بازل والمنظمات الدولية بشأن مكافحة الفساد.
- ضمان مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بالمصرف بتنفيذ سياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة.

- الالتزام التام بما جاء في دليل الحاكمية المؤسسية في كل مصرف، وتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (2015/61)، بما يتفق مع دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني لعام 2007.
- **الالتزام بالقواعد الإرشادية لدليل حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.**
- **تفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة، وتحقيق العدالة ما أمكن بينهم وبين المصارف.**

فمن خلال تعاون كل من المصارف الإسلامية بتطبيقها للأدلة والتعليمات والمبادئ المذكورة والقائمين على وضع المعايير والمبادئ التي تحقق الحوكمة بمواكبة هذا التطبيق وسد النقص فيه أو الثغرات إن وجدت، وتحمل البنك المركزي للمسئولية الملقاة على عاتقه، وإلزام المصارف الإسلامية بتطبيق الحوكمة؛ نصل إلى حوكمة جيدة في المصارف الإسلامية في الأردن، معززة بالشكل الذي يحقق الأهداف المنشودة منها.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو حمام، ماجد إسماعيل. (2009). «أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية»، ***رسالة ماجستير***، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
- أحمد، صبا حسن. (2010). «الحوكمة وأثرها على تحسين مستوى الأداء لمنظمات الأعمال: دراسة ميدانية على المصارف والبنوك التجارية العاملة في محافظتي اللاذقية وطرطوس»، ***رسالة ماجستير***، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال. أو يمكن الرجوع إلى الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية على الموقع التالي: ***http://www.bis.org/list/bcbs/index.rss***
- أولسن، ميشيل . (د. ت). مركز المشروعات الدولية الخاصة، قضايا الإصلاح الاقتصاد الاقتصادي، القيادة من خلال الحوكمة الرشيدة ***منشور على موقع: مدونة مركز المشروعات الدولية للتنمية (CIPE Development Blog)***.
- البنك الإسلامي الأردني. (2009). ***التقرير السنوي لعام 2008***.
- البنك الإسلامي الأردني، ***التقرير السنوي لعام 2014***.
- السناوي، عبد الرؤوف؛ وزهران دراغمة؛ وصهيب جرار. (2015)، «مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة: دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العامة في فلسطين، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، المجلد 11، العدد2.
- الشرع، عماد. (2008). دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية، ***رسالة ماجستير***، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.
- الشمري، صادق راشد. (2008). الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، ***النشرة المصرفية العربية***، الفصل الثالث، ص 24.
- الشواورة، فيصل محمود. (2009). «قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية»، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، المجلد 25، العدد الثاني، ص 126.
- الفرا، ومقداد. (د. ت). ***مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية***، غزة، فلسطين.
- المناصير، عمر. (2013). «أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية»، ***رسالة ماجستير***، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية.
- بلداوي، عبد الحميد. (1999). ***الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية***، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بلوافي، أحمد مهدي. (2008). البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، ***مجلة جامعة الملك عبد العزيز***، الاقتصاد الإسلامي جدة.
- بنك الأردن دبي الإسلامي. (2009). ***التقرير السنوي لعام 2008***.
- بنك الأردن دبي الإسلامي. (2015). ***التقرير السنوي لعام 2014***.
- بنك الإسكندرية: «حوكمة الشركات: الطريق إلى الإدارة الرشيدة»، ***النشرة الاقتصادية***، متاحة على الموقع الإلكتروني:***www.alexbank.com/nashra.doc***)
- تجاني، محمد العيد؛ ورضوان عادل. (2013). صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ***الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، 5-6 مايو، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- تشاركهام، جوناثان. (2005). «إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE»، ***المنتدى العالمي لحوكمة الشركات***، 2005، ص9.
- جمعية البنوك في الأردن، ***دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية***، مرجع سابق، ص 228، ص 258.
- حسان، حسين حامد. (2003). «الهيئات الشرعية بين بيان الأخطاء والمخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية والسرية المهنية ومدى تأثيره سلبًا أو إيجابًا على الصيرفة الإسلامية»، ***المؤتمر الثالث عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية***، البحرين.

- حلبي، نبيل. (2009). «دور الحوكمة في زيادة ربحية المنشآت الصناعية الخاصة في سورية»، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، المجلد 25، العدد 2.
- دائرة مراقبة الشركات. (د. ت). ***دليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية: الشركات المساهمة الخاصة، الشركات ذات المسئولية المحدودة، الشركات المساهمة العامة غير المدرجة في البورصة***، ص 23.
- دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية، ***جمعية البنوك في الأردن***.
- دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، (2009) ***doc/publications/Edaat/EDAAT_Dec_2012_Basel_III.pdf***
- دهمش، نعيم؛ وعفاف إسحاق أبو زر،(2003). «تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك»، ***مجلة البنوك في الأردن***، العدد 10، المجلد 22، ديسمبر 2003، ص30.)
- زعتري، علاء الدين. (2012). «الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية»، ***المؤتمر الدولي الأول: مستجدات العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي: الواقع والمشكلات والآفاق المستقبلية***، -14 17 أيار.
- زيدان محمد، بريش عبد القادر. (2005). دور الحكومات في تدعيم التنافسية»حالة الأردن»، ***المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات***. ورقلة: جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 08-09 مارس بتصرف، ص19.
- سعيد عبد الرحمن عباس بله. (2012). «دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية»، ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير***. سطيف: جامعة فرحات عباس، عدد 12، 2012) ص57.
- سولفيان، جون د. (2009). «البوصلة الأخلاقية للشركات: أدوات مكافحة الفساد». واشنطن: ***منتدى حوكمة الشركات الدولي***، الدليل السابع بتصرف، ص9.
- شوقي بورقبة. (2011). «الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة»، ***أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية***. سطيف: جامعة فرحات عباس، ص154.
- طالب، علاء فرحان؛ وإيمان شيحان المشهداني. (2011)، ***الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف***، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- قنطقجي، سامر مظهر. (2008). ***ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية***، دار النهضة، سوريا.
- كورتل، فريد، (2008)، حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي»، ***المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق***:15-16 أكتوبر، الجزائر.
- لايقة، رولا كاسر، 2007، . «القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري»، ***رسالة ماجستير***، جامعة تشرين، سوريا، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.
- مزريق، عاشور؛ وصورية معموري. (2012). حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، ***الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري***، يومي 6-7 /5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 3.
- مصرف سورية المركزي. (2009). ***دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية***، مجلس النقد والتسليف، ص 2.
- مطير، رأفت حسين. (2012). ***آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات***، ص 3، توفرت المعلومة بتاريخ 2012/10/22 على الموقع الإلكتروني:***http://site.iugaza.edu.ps/rmotair/files***
- معتاز، إحسان صالح. (2008). أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة انرون والدروس المستفادة، ***مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة***: م22، ع 1، ص ص 255-291.
- معهد الدراسات المصرفية. (2012). ***السلسلة الخامسة***، ع 5، دولة الكويت. متوفر بتاريخ 2013/6/25 على الموقع الإلكتروني: ***http://www.kibs.edu.kw/pdf***
- هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. (2011). ***تقرير حوكمة الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية***. دمشق: هيئة الأوراق والأسواق المالية. ص38.
- يعقوب، حكيمة. (2013). «إطار عمل شامل للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بماليزيا»، مقال مترجم، عدد يونيو، ***مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية***، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.giem.info/article/details/ID/75#.UYLCmjLdDIU

ثانيًا- مراجع باللغة الإنجليزية:

- Ammann, Manuel and David Oesch and Markus M. Schmid. (2010). Corporate Governance and Firm Value: International Evidence, Available at SSRN: ***http://ssrn.com/abstract=1692222 orhttp://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1692222***
- Doidge , G. Craig; Andrew Karolyi; M. Stulz René. (2004) Why Do Countries Matter So Much for Corporate Governance. 2NBER Working Paper No.10726, ***National Bureau of Economic Research***, Cambridge, MA 02138, August 2004, p 25,34,35.
- El-Chaarani, Hani. (2014). The Impact of Corporate Governance on the Performance of Lebanese Banks, ***the International Journal of Business and Finance Research***, Vol. 8, No. 5.
- Gillan, Stuart L. (2006). "Recent Developments in Corporate Governance: An Overview", ***Journal of Corporate Finance***, 12, 381 – 402.
- Jeffrey L. Coles; Michael A. N.; L. Lemmon and Felix Meschke C. (2012). "Structural Models and Endogeneity in Corporate Finance: The Link between Managerial Ownership and Corporate Performance", ***Journal of Financial Economics***, 103, 149–168.
- Jonathan R. Macey and Maureen O'Hara. (2003). "The Corporate Governance of Banks", ***Frpny Economic Policy Review***, April,107, pp. 91-107.
- Shorouq Tomar and Adel Bino. (2012). "Corporate Governance and Bank Performance: Evidence from Jordanian Banking Industry", ***Jordan Journal of Business Administration***, Vol. 8, No. 2.
- Toledo, Eloisa Pérez de. (2006). Quality of Governance and Firm Performance: Evidence from Spain, Universitat Autònoma de Barcelona – Dept. Economia de l'Empresa (PDF Download Available). Available from: ***https://www.researchgate.net/publication/228542837_Quality_of_governance_and_firm_performance_evidence_from_Spain*** [accessed Dec 18, 2015].Retrieved on: 14December2015.
- Basl III. (2010). A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems,pp 25, December (rev. June) ***www.BIS.org***.

On Importance of Empowering the Application of Governance In Jordanian Islamic Banks

Zaynab Hassan Alnabulsi
Department of Banking and Finance
Faculty of Business

Khalid Irshyd Jaafreh
Financial Manager

Balqa' Applied University
Hashemit Kingdom of Jordan

ABSTRACT

This study aims to clarify the important of governance role, where it becomes really very important, especially in light of crises experienced by financial and banking world systems, which bring the emphasize on the importance of working hard to promote the application of principles for corporate governance in financial institutions and banks in particular. This aims to organize shared relations between executive management, board of directors, and stakeholders, in order to tighten control over the administration and not to prejudice the interests of dealers with these banks, such that the survival, prosperity and growth of these banks are guaranteed.

Researchers concluded a set of results and recommendations, in which application of corporate governance of Islamic banks in Jordan is promoted to a good level and according to the available governance guide in each bank. The Central Bank of Jordan is working to strengthen and develop the role of the regulatory and supervisory over banks and financial institutions, by emphasizing the need to discipline each bank and commitment to the directives of the Central Bank, including the corporate governance for 2007, which aims to protect these banks and their customers, and also to discover any possible risks. Also, this study finds that promoting the application of governance in Jordanian banks needs to convince these institutions officials with the importance of governance and its role in enhancing the bank's ability to succeed, compete and consolidate its relationship with various parties that are linked to its activities. Moreover, it is important to consider several measures, means and capabilities that enhance the application of corporate governance in Jordanian banks and allow utilizing its advantages.

Key words: corporate governance, Islamic banks in the Hashemite Kingdom of Jordan